

التظاهرات.. واقعها ظروفها مستقبلها

التظاهرات.. واقعها ظروفها مستقبلها

د. سالم العطوانى

التظاهرات ليست حالة ترفيفية ولا عرضية في النظام السياسي الديمقراطي الحديث بل هي أحد أحواله المهمة والفاعلة التي تشترك مع غيرها من العوامل لتؤدي إلى تحقيق الغايات الواقعية لهذا النظام. ولهذا فإن فصلها: أي التظاهرات عن هذه المنظومة الكلية يعد خطأ منهجياً في النظر إلى طبيعة هذا الأمر وإرباكاً واضحاً في تقييمه وتضييعاً لأي جهد يبذل في هذا الاتجاه. وهذا الإشكال في المنهج هو ظاهرة شائعة في الوسط الثقافي والسياسي في مجتمعاتنا النامية عموماً وفي مجتمعاتنا العراقية خصوصاً، إذ إن الترابط بين الجزء والكل والمنظومة ومفرداتها مما لا بد من إدراكه أولاً والإقرار بأهميته ثانياً والعمل على تلافيه بقوة أخيراً.



التظاهرات ليست حالة ترفيحية ولا عرضية في النظام السياسي الديمقراطي الحديث بل هي أحد أدوات المهمة والفاعلة التي تشترك مع غيرها من العوامل لتؤدي إلى تحقيق الغايات الواقعية لهذا النظام. ولهذا فإن فصلها؛ أي التظاهرات عن هذه المنظومة الكلية يعد خطأ منهجيا في النظر إلى طبيعة هذا الأمر وإرباكا واضحا في تقييمه وتضييعا لأي جهد يبذل في هذا الاتجاه. وهذا الإشكال في المنهج هو ظاهرة شائعة في الوسط الثقافي والسياسي في مجتمعاتنا النامية عموما وفي مجتمعنا العراقي خصوصا، إذ إن الترابط بين الجزء والكل والمنظومة ومفرداتها مما لا بدّ من إدراكه أولاً والإقرار بأهميته ثانياً والعمل على تلافيه بقوة أخيراً.

بناء على ما سبق فإن معرفة النظام السياسي الديمقراطي الصحي، بنيته وأهدافه نظريا من جانب ووجوده حقيقة وواقعا من جانب آخر سيسلّط الضوء الكاشف التام عن حجم الأزمة التي تكتنف التظاهرات بل ما هو أخطر من ذلك عن مدى جدوى هذه التظاهرات، وهو الجانب الأكثر مرارة من المشهد، فإن أي اختلال في عناصر هذا المشهد سيؤدي إلى حالة ضباب وتكسّر حتمية فيه.

وهنا وفي الحالة المرضية وغير الصحية للنظام السياسي قيد الوصف فإن التظاهرات أمامها تحدٍ قد يتجاوز قدراتها وهو أن تتمكّن إما من تغيير النظام إلى نظام صحي سليم أو - وهذا لا يقل صعوبة - أن تصلحه وتنقله من الحالة غير السويّة إلى الحالة السويّة، وبالتالي فإنّها تتحوّل أو يراد لها أن تتحوّل من مفردة محدودة القدرات ضمن نظام ديمقراطي طبيعي إلى قوة صانعة للنظام أو مغيّرة له بصورة جذرية ولهذا وقع الخلط الواضح والغريب بين التظاهر والثورة وبين السلمية والعنف، هذا الخلط قد طال طرفي المعادلة، أي الحكومة والمتظاهرين وكلّ الأطراف المتّصلة بهما. فاذا أضفنا إلى ما سبق أنّ أطراف النظام السياسي المريض ترتبط بقوة بأطراف خارجية شديدة الضراوة، شديدة القوة والتأثير، شديدة الاختلاف في المنهج والأهداف لعرفنا أيّ محنة نعيش. فلو كان الأمر يتعلّق بقوى داخلية محلية لا تعني للقوى الخارجية شيئا لهان الخطب ولكن الأمر يأخذ بعدا خارجيا يصل إلى توصيفه بمعركة وجود بين الأطراف المتنازعة على أرض الوطن. لذا يتّضح أن واحدا من الجوانب الخطرة لعدم الفهم للواقع الراهن للتظاهرات هو أن يتمّ توظيفها لغايات لا تتطابق بالضرورة مع غايات المتظاهرين بل هي لجهات تمتلك القدرة على فهم التظاهرات وتوجيهها.

كلّ ما سبق وبوصفه العام لا المسهب يلقي بظلال قد تبدو قاتمة على التظاهرات وعلى واقعنا السياسي برمته، ولكن ورغم أنّ الحقيقة فيها قدرٌ كبيرٌ من المرارة إلا أنّها الخطوة اللازمة لأيّ تصحيح ولو على المدى الطويل خصوصا وأن حركة المجتمع في ظلّ الأزمات الحادّة يصعب التنبؤ بمفاجآتها. إنّ تبسيط الأشياء لا يخدم أبدا عملية الإصلاح ولو في جزئها التشخيصي ونظرة بسيطة إلى خطوات البناء للأمم الناهضة توضّح دون شكّ أولا وقبل كل شيء شجاعته في رؤية الواقع المزري كما هو. وسيبقى الحالمون والواهمون وأصحاب الشعارات والأمجاد والأحقاد دائما في الدرك الأسفل من سلّم المجتمعات المتطلّعة إلى واقع أرقى وحياة جديرة بالعيش والاستمرار.

إذا انتقلنا من خارج التظاهرات إلى التظاهرات نفسها لنستكشف بعض أخطاء التظاهرات والمتظاهرين أنفسهم التي تعكس الكثير من أمراض المجتمع ككل لوجدنا أهم الأخطاء عدم تقبّل النقد أو الإشارة إلى الأخطاء أو الخطايا التي حدثت وتحدث فيها، وكأنّ هذه التظاهرات قد أنّشحت برداء العصمة ومسوح القداسة ولا يجوز التقرب من نقدها حتى وإن كان ذلك يصبّ في صالحها وقد انجذب لهذا الفخ الكثير من الإعلاميين والمثقفين البارزين لينساقوا إلى لغة التسقيط والنيل لأدنى سبب وليكشفوا بذلك أنّهم جزءٌ من الإشكالية العامة في إسقاطاتها المتنوعة. هذه الأخطاء أدى تراكمها إلى انفصال الكثير من قطاعات المجتمع عن التظاهرات وبدل أن تكسبهم جنبها فإنّها أثارت الكثير من المخاوف والشكوك والخوف من المجهول وخسرت جوانب مشرقة كانت قد أضاعت فترات من التظاهرات ومن مستويات علمية وثقافية رفيعة.

ويمكن الإشارة إلى بعض السلبيات؛ منها التماس مع التابو أو المحذور الديني والتركيز عليه مع عدم الحاجة لذلك ومع الواقع الدامغ على شراكة الجانب العلماني بالأزمة والفساد، والتركيز الواضح أيضا على طرف من أطراف الصراع الداخلية والخارجية دون الآخر. إضافة إلى كثير من الشعارات والأهازيج التي أثارت مخاوف جادّة كونها من شعارات مرحلة الدكتاتورية السابقة مع هيمنة رموز إعلامية غير بريئة سابقا وحاليا ومؤشرعليها بالاصطفاف أو الدعم من جهات سياسية فاسدة وبعضها متهمه بالإرهاب. وقد يقول البعض إنّ التظاهرات ليست حالة واحدة ليتمّ محاسبتها بشكل دقيق وحدّي وكأنّها منظومة منطقية، والجواب أنّ المقابل الشعبي المتأثر والمستجيب سلبا للتظاهرات أيضا ليس كذلك بل يتأثر ويُسْتَفَز بالشعارات والتصرفات غير المقبولة

لديه التي تسود التظاهرات وتصبغها بصبغتها، إضافة إلى التكلّم باسم الشعب في شعارات سياسية انحيازية واضحة مع أنّ كلمة الشعب كلمة فضفاضة يدّعي الكل امتلاكها دون الآخرين. وكان الأولى والأصح التركيز على الشعارات التي تخدم المطالب الخدمية غير الخلافية التي يتفق بشأنها.

وقد نوهنا سابقا بارتباط التظاهرات كنشاط مجتمعي بالمنظومة السياسية نفسها وبالحالة المرضية التي تعانيها، إذ يعاني النظام السياسي الحالي من خلل بنيوي ناشئ من الاضطراب التوصيفي فيه: طائفي أو قومي، والتشرذم في كلا الأمرين أصابه في مقتل، بينما نجد من الحقائق الواضحة في الأنظمة السياسية المستقرة أن تستند إلى المواطنة. ولم تستطع كل محاولات التلميع والادعاء من كل الأطراف السياسية الموجودة أن تخفي استقطابها الطائفي والعنقي أمّا فعلا أو ردّ فعل، بل إنّها سحبت بعض الشخصيات السياسية العلمانية قسرا إلى هذا التوصيف بناء على أصولها الطائفية أو العرقية لتبرز بذلك عمق الأزمة وتجذرها في التوجّه السياسي الجديد.

فاذا انتقلنا إلى أهداف النظام السياسي السليم وكونها أهداف خدمات لوجدنا تداخل العقائدي بالخدمي بل تفوّق الأول وهيمنته وأحيانا انفراده في التحشيد الانتخابي والواقع العملي بعد الانتخابات. مع أنّ الجانب الخدمي ليس هو الهدف الحقيقي فقط لأي نظام سياسي سوي بل إنّ التركيز على الأهداف والبرامج الخدمية هو الكفيل بتجاوز كلّ التشنقات الطائفية والعرقية في المشهد السياسي. وأصبحت شعارات مظلومية الشيعة والکرد وتهميش السنّة هي السائدة بدل شعارات الخدمات كالسكن والصحة والضمان. وعندما نأتي إلى الكثير من ردود فعل الكتل السياسية نحو التظاهرات لوجدنا أنّ بعضها المناهضة لهذه التظاهرات تتّجه إلى ذات الإشكالية في التخويف من الاكتساح الطائفي المضاد بينما يتّجه الطرف الآخر إلى الحثّ على التظاهر لتجاوز الهيمنة الطائفية الراهنة بزعمه. إنّ الأغلبية السياسية التي تشكّل أهم أركان المنظومة الديمقراطية التي تدفع إلى التنافس البرامجي والخدمي لكسبها تحوّلت إلى أغلبية طائفية مكرّسة أدّت إلى اصطافاف طائفي مختلف أو قومي منعزل واقعا وشعارا ومنهجا وتقلص الاصطافاف الأخير إلى هيمنة عشائرية بل عائلية. هذا الأمر؛ أي أمر تحويل الأغلبية السياسية ذات البرنامج الخدمي إلى أغلبية طائفية أو قومية أدّى إلى توجس وتحفز الطرف المختلف طائفيا وقوميا بشكل دائم مما يولد عنصر اضطراب

مستمر وقابل للانفجار في أي لحظة إذا لم نفترض تعاطفه مع أي عملية زعزعة في العملية السياسية لإعادة توزيع الأدوار.

إنّ الوضع المتوتر إقليمياً ودولياً وطبيعة الأنظمة المحيطة بالبلد والمؤثرة فيه بقوة تلقي بظلال ثقيلة على المشهد السياسي العراقي، وكلّها قوى ضاغطة ومهيمنة على الحالة العراقية بحكم ضعف الأخيرة ووهنها وقلة خبرتها وبالتالي اختيارها أو اضطرارها للاحتواء أو الانتماء لهذه القوى المتصارعة على الساحة لعراقية. كما أنّ هذه القوى المجاورة للبلاد يتشابك في تناقضاتها العقائدي بالقومي بالسياسي على مدار حدود الوطن بلا استثناء، بل إنّ الطرف الدولي المؤثر والراعي لعملية التغيير لم يطمئن أبداً لمصالحه وضمانها إضافة لمصالح أحد أهم طوائفه ذات التوجّه الطائفي العرقي المزدوج وتوجسه الدائم من الوضع العراقي وتدخله فيه. إنّ الإمكانيات الهائلة بشريا أو تقنيا أو سياسيا وإعلاميا التي يمتلكها أطراف الصراع الإقليمي والدولي في العراق مقارنة مع الإمكانيات الضعيفة للحالة الوطنية العراقية المستقلة تجعل الأزمّة العراقية معقّدة بشكل لا مثيل له.

فإذا وصلنا إلى آفاق الحلّ الذي يلتقي مع مطالب المتظاهرين الصحيحة والمشروعة لوجدناه ينحصر في أمرين بناء على المعطيات السابقة:

أولاهما: وهو الأصعب أن تبرز قوة عراقية تتجاوز الاصطفافات الطائفية والقومية وتطرح برنامجاً خديماً يستقطب العراقيين ويوحدهم تحت مظلة الوطن والمواطنة وتفرض هذه القوة وجودها واحترامها وتطمئن كل الأطراف الخارجية المتصارعة على الحدّ المقبول من المصالح المشتركة.

وثانيهما: أن تدرك هذه الأطراف الداخلية والخارجية المتصارعة نفسها خطورة استمرار الصراع وتتوصل إلى وضع تصالحي يحفظ مصالحهم إلى الحدّ الأدنى على الأقل ويضمن استقرار البلاد وتحقيق مطالب الشعب ونزع فتيل التوتر في أنحائه خدمة للسلام العالمي وضماناً لحقوق الإنسان التي يتبجّح الجميع بالسعي لها.